النساء الشرطيات وميكانيزمات التكيف والمواجهة
بحث ميداني في مدينة الديوانية

الدكتور
طالب عبد الرضا كيطان
جامعة القادسية - كلية الآداب

المقدمة :

أصبح من المتفق عليه في الدراسات التي تهتم بأي جانب من جوانب المرأة أن نبدأ بالحديث عن مكانة المرأة في المجتمع والمقارنة بينها وبين الرجل وربط تلك المسميات في اصطلاح حقوق المرأة وأهمها حقها في العمل ، ولماذا تتهم المرأة دائماً بالقصور في العمل الذي لا يستند الى أساس بايلوجي ، وفي الحقيقة الثابتة إن العامل الحاسم الذي يعطي المرأة حقها ومكانتها في المجتمع هو العامل الاقتصادي ، ويعد الدور الذي تقوم به المرأة والذي نحن بصدد دراسته من الأدوار المهمة، لأنها غدت نصف المجتمع ودورها لا يتوقف على المساهمة في الانتاجية الاقتصادية فقط، وإنما تعدى دورها ليصل إلى المساهمة في الاستثمار البشري من خلال إعداد النشء وتوجيهه ومتابعته وتقويمه ليصبح عضواً فعالاً في المجتمع. إلا أن أداء هذا الدور مرهون بأمور عديدة منها رضا المرأة العاملة عن الوظيفة التي تشغلها، تحديداً في الأجهزة الشرطية، وذلك لأن العمل الشرطي يعد من الوظائف الخطيرة بسبب أهميتها وطبيعتها وأهدافها ، وأيضاً يتصف بصفات تستوجب على العاملين فيها امتلاك مهارات وقدرات خاصة لمواجهة المخاطر والتحديات من أجل المحافظة على الأمن الداخلي للدولة واستقرارها وحماية أفراد المجتمع وممتلكاتهم والتصدي للجرائم المتنوعة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إذا كانت المرأة مؤمنة بالعمل الذي تقوم به وتشعر برضا وتشجيع لعملها من المجتمع ، وعكس ذلك تتعرض المرأة الى احباط وضغوط عديدة في عملها، الأمر الذي يؤثر على رضاها عن العمل بسبب عدم شعورها بالراحة النفسية والذي يؤثر بالتالي على

أسرتها. من هذه الرؤية أُعدت الدراسة الراهنة لتسلط الضوء على مدى تحقق القناعة لدى العنصر النسائي بالشرطة، وذلك من حيث رضاهن عن محتوى العمل والمستقبل الوظيفي، والرضا عن الراتب والمزايا الوظيفية .

والى ذلك تبقى كل البحوث والدراسات العلمية في مجال البيولوجيا والفيسيولوجيا والسيكولوجيا والسيسيولوجيا قد جاءت لتؤكد عدم وجود فروق فردية بين الذكر والانثى تؤثر على صلاحية المرأة لإداء اعمال بعينها بحيث يقتصر إداء تلك الأعمال على الرجل ،

الفصل الأول

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول

عناصر البحث

أولاً : موضوع البحث

يذكر الباحث إن الحال الذي تعاني منهُ الشرطية العراقية من سخرية ورفض ومواجهه كانت زميلاتهن من الممرضات يعانين نفس هذه النظرة الرافضة ، حيث كانت الممرضات يعانين ضغوط نفسية كبيرة بسبب نظرة المجتمع (الدونية) وهذه النظرة والتشهير والتهزئة من قبل الآخرين انعكس حتى على تأخرهن في الزواج بسبب عدم الاقبال لخطبة من كانت تعمل (ممرضة) علماً إن الغرب يسميهن أو يصفهن بـ (ملائكة الرحمة) .

واليوم أنتقل الدور الى عمل المرأة في مجال الشرطة في مجتمع لا يزال محكوم بالتقاليد والعادات التي تسيطر عليها موروثات شعبية (متخلفة ، مقيدة ، جامدة) وبالرغم من خروج المرأة الى ميدان العمل في جميع المجالات تقريباً إلا أن المرأة لا زالت لم تتهيأ لرؤيتها في زي الشرطة وهي تتجول في الشوارع ليلاً ونهاراً لتؤدي أعمال الشرطة ، او تقف مكان شرطي المرور بكامل زيها الرسمي لتؤدي واجبها الوطني ، فهي لا تزال الانثى الضعيفة التي يمكن أن تتعرض للتعدي وإفساد الأخلاق والانحراف مما يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية .

إن مشكلة عمل المرأة في مجال الشرطة هي المجتمع، وليس كل المجتمع ولذلك فهي لا تبوح بعملها وتراهُن عندما تدخل الى بعض الدوائر التي فيها شرطيات جالسات في أقفاص أشبه بالسجينات غير مقتنعات بما يؤدين من عمل ، وأنت أيضاً لا تشعر بوجودهن كواجهة أمنية ترهب العدو وكل هذا هو بسبب عدم تشجيع المجتمع ونظرته الرجعية الى المرأة وعملها وخاصةً في الشرطة النسائية ، وقد ترجع أسباب الرفض هذه أو عدم القبول كما نسمعها من الشارع ومن مصادر شعبية اخرى وحتى رسمية هو سبب الاختلاط وعدم تناسب هذا العمل مع انوثة المرأة وغيرها من الأسباب التي لا تحتكم الى التفسير المنطقي .

وإذا تحدثنا عن الاختلاط وكيف تكون المرأة في وسط الرجال وكيف تخرج مع مفارز الشرطة للتحري وكيف .. وكيف ، بالمقابل كيف ولماذا نسمح لبناتنا وأخواتنا يختلطن بزملائهن في الدراسة الجامعية ولا نسمح لزوجاتنا ، أو بناتنا ، أو أخواتنا في عمل الشرطة .

وأما الآراء التي تشير الى أن المرأة لا تستطيع أن تقوم بهذا العمل وذلك لما يتطلبه من جهد ومشقة لا يتوافق مع طبيعة المرأة ، نقول إن المرأة لا بد أن توجد في مجال الشرطة وذلك لأن جهاز الشرطة قد تحول في اسلوبه من القمع والعقاب الى محاولة منع الجريمة وهذا ما تستطيعه المرأة أكثر من الرجل ، أضافة الى أن المجتمع العراقي يواجه إرهاب منظم ومخطط يحاول أن يشرك في جرائمه كل فئات المجتمع وقد استخدم النساء مرات عديدة لتفجير انفسهن عندما شعر بأن النساء لا يتعرضن الى التفتيش الدقيق ، ويذكر من عمليات تفجير الإرهاب للنساء التفجير الذي حدث في سوق الغزل في مدينة بغداد والذي اختلط فيه دماء البشر بدماء الحيوان والطير والزواحف ، ولذلك لا بد من وجود عناصر نسوية أمنية لأن الحاجة الى هذه الصنوف حاجة ملحة وهي قضية وطنية تفوق تصورات الرفض إذا ما أخذنا في حسابنا الوطن وسلامة الشعب فوق كل هذه التصورات ، ولذلك فإن عمل المرأة في الخدمة الشرطية غالباً ما يغلب عليه الطابع الاجتماعي وخاصةً في مجال مكافحة انحراف الأحداث وبعض الأعمال الشرطية التي تتطلب الاستعانة بالعنصر النسائي في ادائها الذي يجعلها لازمة في هذا الجهاز .

وبالرغم من ذلك فالغريب إن هناك تساؤلات من أشخاص هم جزء من القرار في الدولة العراقية يتساءلون فيما إذا كان هناك ضرورة حقيقية لدى جهاز الشرطة النسائية في العراق لكي تعمل المرأة كضابطة شرطة ؟ وهل تغطي عجزاً في جانب ما ليس بمقدور الرجال القيام به أم أنها مجرد تقليد للغرب وتنفيذاً لرغبة القوات الأمريكية ، ويستمر الحديث عن كيفية تمكين المرأة بتكوينها الطبيعي الرقيق أن تتعامل مع نماذج بشرية تحتاج التعامل معها الى الشدة والصرامة ، ألا يحسن أن يكون عمل المرأة الذي تمارسهُ مناسباً لطبيعتها ، وإن عمل ضابط البوليس مرهق وشاق ويفقد الضابط ابتسامته ، فلماذا تحاول المرأة بهذه الوظيفة أن تفقد اشراقة وجهها .

إن الحديث عن قدرات المرأة وقدرات الرجل والفرق بينهما نجد إن كثير من العلماء تحدثوا في هذا المجال ونذكر في ذلك عالم النفس فرويد يقول " إننا لا نجد في أي كائن بشري لا بالمعنى السيكولوجي ولا بالمعنى البيولوجي ذكورة خالصة ولا أنوثة خالصة ففي كل يتجلى المزيج من السلبية والايجابية في الكائنات بتمييز أو تغلب احداهما على الآخر مع وجه محدود الجنس (١).أما الدكتور سعد جلال فيقول في معرض حديثه عن الفروق بين الجنسين خاصةً إذا أخذنا القدرات الحسية البسيطة نجد إن البحوث لم تبين فرقاً يذكر بين البنين والبنات في قوة الحساسية ، وتتميز البنات بالقدرة على أدراك التفاصيل وتحويل الانتباه لشيء آخر (٢) .

" إن اتجاه عمل المرأة يتأثر بالأوضاع الحضارية والاجتماعية للمجتمع وبالتغيرات التي تحدث فيه ومدى قبوله ورفضه لهذه التغيرات "(٣).

لذا فإن لكل مجال جديد من مجالات العمل يفتح لأول مرة في أي بلد يكون له اهتماماً خاصاً كونهُ يكون مميزاً وجديداً على الهيكل الوظيفي للدولة وتكون الأنظار موجه اليه ويبدأ الناس بالرضا عنهُ أو رفضهُ وهذا هو مبدأ الانتقاد سواء كان بالقبول أو الرفض ، وإذا كان شاهدنا في ذلك هو دخول المرأة في مجال الشرطة العراقية ، يذكر إن تجربة الشرطة النسائية العراقية بدأ في عام ١٩٧٨ بافتتاح دورات لتأهيل النساء ليصبحن شرطيات إسوةً بالرجال ، ولكن التجربة فشلت لأسباب كان العامل الاجتماعي في مقدمتها ، وقد أعادت هذه التجربة بعد عام ٢٠٠٣ بعد تغيير النظام السياسي في العراق وهذا يعني التجربة لا زالت جديدة ولا يزال الكثير من الناس لا يعلمون إنهُ توجد

شرطة نسائية في العراق ومجالها لا يزال مقيد في المكاتب والأماكن المغلقة ولم ينزل الى الشارع حتى يراها الناس ويعرفونها ويحاولوا الاستجابة مع هذه التجربة الرائدة ، ومع ذلك فالكثير ممن عرفها سرعان ما بدأ في نقدها وهذا أمر طبيعي في اغلب المجتمعات وبين جميع الناس . فمثلاً إذا أخذنا بريطانياً نجد إنهُ أثناء الحرب العالمية الأولى كانت قد قبلت متطوعات للطواف في المدن الواقعة على حدود الترسانات البحرية لتقديم النصح للنساء والفتيات اللاتي يتواجدن في هذه المناطق لجذبهن آلاف الجنود اليهن وكانت واجبات المتطوعات هي استبعاد الفتيات عن رفاقهن حيث كانت هؤلاء المتطوعات يسمعن عبارات التهكم والازدراء ولكن مع مرور الزمن وممارسة النساء للعمل الشرطي أثبتت المرأة جدارتها ومقدرتها على القيام بأعمال الرجال.

ثانياً : أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى عرض صورة عن اتجاهات الفتيات الى مجال جديد هو مجال الشرطة على أنهُ أحد الاتجاهات التي تؤكد تحرير المرأة ومعرفة اتجاهاتها لهذا المجال ولماذا ومدى نجاح هذه التجربة ، هل هو بسبب عوامل القوة والمواجهة والإيمان عند المتطوعات من الفتيات ، أو بسبب عوامل التكيف والتحمل والتضحية من اجل مواصلة العمل في مجال الشرطة النسائية ، كذلك يهدف البحث الى المواصفات الواجب توفرها في ضابطة الشرطة وما هو سبب اختيارهن لهذا المجال ومدى تقبل الاسرة لعمل الضابطة أو الشرطية ، ومدى الاستفادة من الضابطة في المجتمع العراقي أو مجتمع البحث (مدينة الديوانية) وماهي نظرة الضابطة لعملها في هذا المجال في المستقبل ومقترحاتها للتقدم في مجال الشرطة النسائية .

ثالثاً : أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية التجربة وخاصةً عندما يكون توقيتها في فترة يكون من الصعب التطوع فيها في قوى الأمن الداخلي خصوصاً وإن المنتسبين لهذا العمل قد تعرضوا لتضحيات كبيرة جداً من قبل الارهاب وبعض العناصر المعادية للتجربة الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، حيث أخذ الارهاب يتابع المتطوعين من النساء والرجال الى بيوتهم ويرتكب بحقهم وبعوائلهم عمليات القتل والتعذيب والتمثيل

بأجسادهم الطاهرة ، لذلك نعتقد إن هذا البحث يعتبر من البحوث الميدانية التي تسجل بداية الدراسة الميدانية في مجال الشرطة النسائية في المجتمع العراقي .

رابعاً : منهج البحث

يستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي لبحث مشكلة عوامل التكيف والمواجهة لدي المتطوعات من الضابطات والشرطيات في مجال الشرطة النسائية ، واستخدم أيضاً منهج دراسة الحالة وطريقة المسح الاجتماعي ، وكان الباحث يريد من طريقة دراسة الحالة هو معرفة أصحاب هذه التجربة ومعرفة خبراتهم وأفكارهم ، أما المسح الاجتماعي فكان من خلاله استطاع الباحث مسح جميع الضابطات المتطوعات في الشرطة النسائية في مدينة الديوانية وكذلك أعداد المتطوعات في مجال حراسة المنشآت ، وتم تصميم استمارة استبانة لهذا الغرض وكانت فيها الأسئلة على نوعين المقفل والمفتوح لإعطاء عينة البحث أكبر قدر من المعلومات والبيانات والاستفادة لصالح البحث ، وتكونت استمارة البحث من معلومات شخصية شملت على(٧) اسئلة ، ومعلومات عامة شملت (١٣) سؤلاً .

خامساً : مجالات البحث

تنقسم مجالات البحث الميداني لعمل المرأة في مجال الشرطة الى ثلاث أقسام

آ- المجال الجغرافي : شمل المجال الجغرافي جميع الأماكن التي فيها عمل الشرطيات في مدينة الديوانية (مركز محافظة القادسية) ، أما الضابطات فقد يتواجدن في مديرية شرطة القادسية وهن قليلات العدد بسبب حداثة هذا المجال وقلة الاقبال عليه .

ب – المجال البشري : وشمل عمل النساء في مجال الشرطة وكان عدد عينة البحث (٤) ضابطات خريجات علم الاجتماع ، وعلم النفس، دخلن دورات سريعة وحصلن على رتبة ملازم شرطة و (٤١) شرطية بمراتب مختلفة ، وحسب الجدول رقم (١)

ج – المجال الزماني : استغرق البحث ثلاثة أشهر اعتباراً من بداية شهر حزيران ٢٠١٥ الى نهاية شهر آب من نفس العام ما بين إعداد وكتابة التقرير النهائي له .

سادساً : الصعوبات التي واجهت الباحث

آ - لكل بحث بعض الصعوبات التي يواجهها الباحث والتي تختلف من موضوع لآخر ، أما فيما يخص بحثنا الحالي فكانت صعوبة الحصول على المصادر الخاصة به واحدة من صعوبات البحث كونهُ من البحوث التي تصدرت تجربة جديدة لم يسبق الكتابة عنها ولم تصدر بحقها مراجع عربية ، أو محلية أو دراسات سابقة وخاصة البحوث والدراسات العراقية ، إلا القليل من المقالات الاجتهادية التي لا يعتمد عليها الباحث كونها غير معززة بإحصائيات أو مراجع يستند عليها .

ب – بسبب ارتباط عينة الدراسة بالمؤسسة الأمنية ، واجه الباحث صعوبة في توزيع استمارة الاستبيان كون عينة البحث لا تتحدد في مكان معين أولاً ، وعند توزيع الاستمارة يجب أن تقابل مدير الدائرة التي تعمل فيها المرأة الشرطية وتشرح له هدف البحث ثانياً ، وقبل هذه الخطوة يجب عليك أن تراجع مديرية شرطة المحافظة لأخذ موافقة مسبقة بذلك .

ج – صعوبة اقناع المسؤولين في مديرية شرطة محافظة القادسية ومدراء الدوائر التي تتواجد فيها النساء الشرطيات بخصوص مليء استمارة الاستبيان حيث أعدها البعض تسريب معلومات شخصية عن المتطوعات مع العلم لا يطلب من تملئ الاستمارة ذكر إسمها أو عنوان عملها .وقد تعاونت مديرية شرطة الديوانية مع الباحث وسهلت له اجراءات البحث الميداني .

المبحث الثاني

مفاهيم البحث

أولاً : عمل المرأة :

اختلف الكثير من أصحاب الفكر حول عمل المرأة ، ولا أدخل في تفاصيل عميقة حول تحديد مفهوم عمل المرأة وأكتفي بالإشارة الى رأيين أحدهما من الغرب فقد يقول أوجست كونت " ينبغي أن تكون المرأة بيتية وأن لا تكلف بأعمال الرجال ، لأن ذلك يقطعها من وظيفتها الطبيعية ، ويفسد مواهبها الفطرية ، وعليه يجب على الرجال أن ينفقوا على النساء دون أن ينتظروا منهن عملاً مادياً (٤). أما الرأي الآخر وهو من

الشرق فقد ترى الدكتورة كاميليا عبد الفتاح إن المرأة العاملة هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربت البيت ودور الموظفة ، وترى الدكتورة كاميليا إن الآثار الايجابية لعمل المرأة خارج البيت هي المساعدة في تنمية الوطن ، والمساهمة في زيادة الدخل والمشاركة في الأعباء المالية للزوج ، أما الآثار السلبية لعمل المرأة خارج البيت فقد ترى كاميليا إنهُ الى جانب الآثار الايجابية آثار سلبية عديدة قد تفوق في خطورتها وأهمية الاهتمام بها الآثار الايجابية حيث ذكرت الآثار السلبية من خلال زاويتين :

أولهما : الآثار السلبية العائدة على مكونات الأسرة الثلاثة "الأب (الزوج) والأم (المرأة) والأولاد ، وثانيهما : وهو الأخطر من بين كل الآثار وهو الطلاق وذلك إنهُ يهز أركان الأسرة ويشتتها وينهي البناء الاسري ويفرق أفرادها (٥).

ثانياً : ميكانيزمات التكيف والمواجهة :

يمكن أن نحدد مفهومي التكيف والمواجهة بأنهما الآليات والأساليب أو ردود الأفعال ، ويفضل أن نعرف هاتين المفهومين تعريفاً اجرائياً يدخل ضمن مفهوم بحثنا .

آ – ميكانيزمات التكيف : هي الآليات وردود الأفعال التي تقدمها المرأة بإمكانياتها المتاحة وطاقاتها الذاتية المحدودة للتعايش مع تداعيات الواقع المفروض عليها والتي لا تقدر على تغييرهُ كونهُ يحتل مساحة اجتماعية أوسع وأكبر من قدرات المواجهة لديها ، وهذه الآليات بمثابة قبول للواقع السائد ومحاولة للتوائم والتعايش معهُ بمرونة ايجابية من أجل استمرار الحياة .

ب – ميكانيزمات المواجهة : ويقصد بها تلك الآليات والأساليب والإجراءات الرسمية وغير الرسمية المقدمة للتدخل بفعالية ايجابية للتخفيف من وطأة التداعيات الاجتماعية السلبية الواقعة على موروثات تراثية شعبية متخلفة لا تتماشى الآن ومتطلبات العصر الحديث .

ثالثاً : الشرطة : تعرف الشرطة من الناحية اللغوية حسب تعريف إبن منظور " الشرطة في السلطان مع العلامة والاعداد ورجل شرطي وشرطي منسوب الى الشرطة والجمع شرطة سمو بذلك لأنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات وقيل هم أول كتيبة

تشهد الحرب وتتهيأ للموت (٦). وعرفت المؤسسة البريطانية الشرطة " الحكومة الداخلية للدولة تؤدي كل وظائف الحكومة أو الدولة وبالتحديد الإدارة الداخلية وهو ايضاً تشكيل منظم لحماية النظام والتخفيف في حوادث خرق القانون (٧).

الفصل الثاني

المدخل التاريخي لعمل المرأة .

المبحث الأول

مكانة المرأة في بعض المجتمعات .

قبل أن نقدم صورة تاريخية لعمل المرأة في مجال الشرطة لا بد من الإشارة بصورة مختصرة عن مكانة المرأة في المجتمعات ، فقد اولى الاسلام مكانة عظيمة للمرأة ورفع من شأنها بما تضافرت الشواهد عليه من الكتابات والسنه النبوية ، وقد تكلم الاسلام عن المرأة في اكثر من عشر سور في القرآن الكريم منها على وجه الخصوص السور الآتية (البقرة ، النساء ، المائدة ، النور ، الأحزاب ، المجادلة ، الممتحنة ، التحريم ،) وفي سور اخرى على وجه العموم ، ومن هذه السور جميعها يتضح لنا إن الاسلام يقرر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من حيث القيمة الانسانية المشتركة ومساواة كل منهما في الحقوق (٨). وأباح لها الاسلام حق التصرف فيما تملك من شؤونها الاقتصادية ولها شخصيتها المدنية الكاملة وثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها وثروته في حالة زواجها ، كذلك يعترف الاسلام بحق المرأة السياسي ويصدق القول في ذلك في الآية الكريمة (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله) (٩). وعندما نتعمق في الاستقراء الاحصائي لحقوق المرأة في الاسلام نجد إن هذه الحقوق لم تمنحها القوانين الوضعية للمرأة في اغلب الدول الاوربية حتى الآن ، وقد كان القانون الفرنسي حتى سنة ١٩٢٩ لا يبيح تصرف المرأة في أموالها إلا بإذن زوجها وموافقته ، أما القانون المدني الألماني فلم يعطي الحق في التملك والتصرف للمرأة إلا سنة ١٩٥٧، في الوقت الذي أقرت الشريعة الاسلامية هذا الحق للمرأة منذ أربعة عشر قرناً (١٠).

وفي انكلترا بقيت النساء حتى عام ١٨٥٠ غير معدودات من المواطنين وظلت المرأة حتى عام ١٨٨٢ ليس لها حقوق شخصية فلا يحق لها التملك وإنما كانت المرأة ذائبة في أبيها وزوجها ولم تسوي جامعة أكسفورد بين الطلاب والطالبات في الحقوق في (الأندية واتحاد الطلبة) إلا بقرار صدر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٤ م (١١).

وما أريدهُ من خلال هذه المقدمة أن أشير إن روح الاسلام أعطى للمرأة أهمية عظيمة واعتمد عليها في مواقع كثيرة ، ولكن هذه النظرة القاصرة لها والتي توارثت من جيل الى آخر دون قراءة وتمحيص لدور المرأة ومكانتها في المجتمع دفع بها الى أن تحرم من مواقع العمل وصنع القرار في

جميع المجتمعات العربية والاسلامية ، اما فيما يخص موضوع بحثنا فقد اخترنا بعض الدول التي تعتبر من أول الدول التي خاضت هذه التجربة .

المبحث الثاني : تاريخ عمل المرأة في مجال الشرطة

أولاً : عمل المرأة في مجال الشرطة النسائية البريطانية

يرجع تاريخ عمل المرأة في مجال الشرطة البريطانية مع بداية القرن العشرين ، وكان البريطانيون

في المملكة المتحدة يعتقدون إن عمل البوليس في المجتمع ينبغي أن يكون من نصيب الرجل والمرأة معاً (١٢). وكانت شرطة لندن أول من بدأ بالاستعانة بالمرأة في مجال الشرطة وكان ذلك في عام ١٩٠٧ حيث عينت مسس ميك دوجلاس miss make doglass في دائرة البحث الجنائي ولم تكن ترتدي الزي الرسمي وقد استطاعت هذه السيدة أن تعمل بمفردها ما يقرب من ربع قرن الى أن احيلت الى التقاعد عام ١٩٢٢، وكانت من الممهدات لتأسيس الشرطة النسائية في بريطانيا ، وكان عمل هذه السيدة هي معاونة ضابط الشرطة في التعامل مع النساء والأطفال الذين كانوا ينجون من تجارة الرقيق الأبيض وكانت تقوم باستجوابهم وتدوين ما أدلوا به وذلك قبل العرض على المسؤولين في سكوتلاند يارد وكانت تحضر معهم في جلسات المحاكم ، وفي مدينة ليفربول استخدمت الشرطة المرأة في عام ١٩١٠ وكانت السيدة هيجر miss heugy قد تولت نفس مهام زميلتها دوكلاس في لندن ، ولم يكن استخدام المرأة الشرطية على نطاق واسع إلا في عام ١٩١٩ وذلك لإثبات المرأة البريطانية وجودها وقيامها بأعمال الرجال

وذلك في اثناء الحرب العالمية الاولى مما أدى الى سكوتلاند يارد بإنشاء أول وحدة شرطية نسائية في بريطانيا (١٣).

وقد منحت المرأة الشرطية نفس المزايا والسلطات التي يتمتع بها رجل الشرطة وذلك بعد ثلاث سنوات من انشاء هذه الوحدة .

ومن منطق القول إنهُ لا يمكن احلال النساء مكان الرجال في مجال الشرطة ولكنهن استكمالاً لهم وعلى سبيل المثال يمكن أن تحل المرأة محل شرطي المرور وتؤدي دورهُ في الشارع ، وقد تحلت الضابطة العاملة بالشرطة البريطانية بصفات مشروطة وقد اشترطت عليها اشتراطات مهنية معينة لا بد أن يكن متفهمات للطبيعة النسائية ، والفطنة العادية ، والتصميم على صيانة القانون ، وحفظ النظام ، والرغبة في المساعدة لتحقيق مستوى صالح للحياة المستقيمة والعيش الشريف ، ومن التجارب ثبت إن النساء اللاتي يخترن بعناد وتتوافر لديهن هذه الصفات يكن أكثر نجاحاً (١٤).

ثانياً : عمل المرأة في الشرطة الأمريكية

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأ دخول النساء في الشرطة في عصر الاصلاح وذلك في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كان من المنطقي مع نمو حركة تحرير المرأة أن تغير مكانتها في المجتمع ولذلك بدأت المرأة الأمريكية تدخل في الهيئات التي تقوم بفروض القانون law enforcement وذلك مثل العمل مع الأحداث وهي جزء من حركة إنقاذ الطفولة وهي الحركة التي كانت تهدف الى انقاذ الشباب من الانحراف التي تنتج عن تعاطي المشروبات الكحولية والجرائم الجنسية ، وقد استطاعت المرأة الأمريكية من خلال وجودها في هذا المجال أن تتحول من وظيفتها كأخصائية اجتماعية مدنية الى العمل في الشرطة وذلك بسبب عوامل عدة :

١- الحركة الاصلاحية التي كانت تنادي بحماية أكثر للمرأة والأحداث .

٢- قبول دور محدود للمرأة في الشرطة وهذا الدور يعتبر مكملاً لدورها التقليدي كامرأة.

٣- وجود رجال شرطة ذوي أفكار تقدمية مؤمنة بالإصلاح ، فالنساء اللاتي عملن في مجال الشرطة كالحجر والأعمال الكتابية أو الاستشارات كانت أعمالهن تتناسب مع مفهوم المجتمع عنهن ، وعلى سبيل المثال كانت ألس ويلز Alice wells أول ضابطة

رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية يعمل في مجال الأشراف على الأحداث وتنفيذ القوانين التي تحكم على بعض النساء اللاتي يعملن في الملاهي الليلية ، والمسارح ، وحلقات التزحلق ، والأماكن الاخرى التي يتم فيها الاختلاط (١٥).

وكان المجتمع الأمريكية ينظر الى مهمة ضابطة الشرطة على إنها أم وحارسة وحامية للأطفال وحامية للأخلاقيات الاجتماعية ، وظل الحال على ما هو عليه الى عام ١٩٦٠ وبداية عام ١٩٧٠ ، ويذكر إن فترة العشرين سنه الماضية تعتبر الفترة الحرجة لضابطات الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كانت المرأة الأمريكية تطالب بفرص متساوية مع الرجال في الشرطة ويذكر في هذا الصدد إن ضابطة شرطة رفعت دعوى على ولاية نيويورك لتعطيها الحق في دخول امتحان ترقية في مجال الشرطة سنة ١٩٦١ م وقد كسبت القضية وبعد أربع سنوات أصبحت أول رقيب في شرطة نيويورك ، وفي سنة ١٩٦٨ بدأت ضابطة الشرطة عملها على عربات البوليس وكانت التجربة الأولى في ولاية أنديانا بولس ، وقد نجحت الضابطتين في هذه المهمة وكانت ردود أفعال الضباط أن تقبلوا الأمر على مضض (١٦).

ثالثاً : عمل المرأة في الشرطة اليابانية

وصل عدد المتطوعات على الشرطة اليابانية النسائية حتى عام ١٩٦٩ الى (٨٥٠) فتاة يعملن كشرطيات مرور معظمهم في سن المراهقة ومنهن من تجاوز العشرين من العمر ، وفي عام ١٩٧٣ عينت (١٢) شرطية في أحياء من طوكيو منها أحياء سوكي ، وياباتشي ، وسيبويا ، وشنجوكو، ورينو وكانت المهمة التي أوكلت اليهن هي تسليم وتسلم المفقودات وهي المرة الأولى التي تعمل فيها المرأة اليابانية في مثل هذه المهمة ، أما في أيام العطل والمناسبات فقد تنتقل هذه المتطوعات الى حديقة الحيوان لتعمل على حفظ الأمن والنظام وتنظيم الجمهور الكبير الذي يدخل حديقة الحيوان .

وللمرأة اليابانية الشرطية دور فعال من خلال عملها في غرفة عمليات النجدة لإستلام المكالمات اليومية والمواقف الأمنية من خلال (١٢) موزع عليها (٢٤) فرداً .

وعندما اقيمت دورة الألعاب الأولمبية في اليابان عينت (٣٣) شرطية كحارسة للقرية الأولمبية النسائية وانتشرت إدارة المباحث النسائية في العاصمة لتؤدي مهمتها الأساسية وهي القاء القبض على النشالين ثم توسعت أكثر فأكثر ، وقد أصبحت

الشرطية في طوكيو لتمثل نسبة (١٢,٨٪) من شرطة العاصمة ومعظمهم تعينوا في المرور والأحداث والأعمال الكتابية ، وقد بدأ التعيين في شرطة طوكيو منذ عام ١٩٤٦ ، ويذكر إن أول شرطية عملت في مجال المباحث بهيئة السكك الحديدية كان في عام ١٩٥٠ وكانت لديها عربات خاصة بالنساء والأطفال وكان لا بد من وجود مخبرات للقبض على اللصوص من النساء بهذه العربات (١٧).

ومن خلال هذا البعد التاريخي لعمل المرأة اليابانية في الشرطة النسائية نجد ان الشرطية اليابانية عملت في كل مجالات العمل إلا أن فتيات شرطة اليابان يطالبن بالترقي في المناصب القيادية على الرغم من إن هناك بعض الوظائف في الشرطة لا تستطيع المرأة ان تدخل فيها وذلك كالعمل في منتصف الليل، أو فض المظاهرات ،أو القبض على اللصوص المسلحين ، ولكن في المستقبل سيكون هناك مجالاً واسعاً وهاماً لعمل الشرطية النسائية إذا ما علمنا إن هناك اعداد من النساء في اليابان يعملن في فريق حراسة مطار طوكيو منذ عام ١٩٧٥ ولاقت نجاحاً كبيراً وقبولاً من اليابانيون والقادمون اليهم ، وقد تم تدريب هؤلاء الفتيات على فنون القتال وتفتيش المسافرين من اي ممنوعات أو متفجرات ، ولغرض كسب المزيد من حب الشعب الياباني للشرطة النسائية وعملها شكلت فرقة نسائية موسيقية نحاسية من (٥١) شرطية للاشتراك في الحفلات العامة والمهرجانات الاستعراضية .

رابعاً : المرأة في الشرطة النسوية البحرينية

فيما يخص تاريخ الشرطة النسائية العربية فقد يذكر الباحث ثلاث دول عربية لها بعداً تاريخياً في تجربة الشرطة النسائية وسبب اختياره هذه الاقطار لأنها كانت أوفر حظاً في توفير المعلومات عن الشرطة النسائية فيها ونذكر منها الشرطة النسائية في دولة البحرين ، حيث كانت فكرة انشاء جهاز الشرطة النسائية في البحرين بطريقة ارتجالية دون إعداد سابق أو نظام واضح (١٨).ويشكل جهاز الشرطة النسائية في البحرين قسماً مستقلاً بذاته وعلى رأس هذا القسم ضابطتان برتبة ملازم أول تشكلان قيادة هذا القسم (١٩). وكانت فكرة تأسيس الشرطة النسائية البحرينية نتيجة اتفاق بين الشرطة في البحرين وبعض العاملين في الشرطة البريطانية على العمل في البحرين لتكوين جهاز شرطة نسائية وذلك بصفة خاصة ، وبالفعل استخدمت النسوة من الشرطة النسائية

البريطانية عملهن في البحرين منذ عام ١٩٥٦ وكان عددهن في ذلك الوقت إثنتان حيث انيط بهما التحقيق في جميع القضايا التي تكون النساء أو الأحداث طرفاً فيها ، ثم ألتحق إثنان اليهما ثم الثالثة حيث أصبح عددهن خمسة ضابطات برتبة ملازم حتى ١٩٦٥/٨/٢١ واستمر عمل الضابطات في البحرين في قسم خاص بهن اطلق عليه اسم الشرطة النسائية حتى عام ١٩٧٠ عندما قرر قومندان الشرطة تطعيم هذا القسم بالبحرانيات فإختير من بين ما تقدمن للعمل فتاتين من حملة الشهادة الجامعية المتخصصات في قسم العلوم الاجتماعية والحقن بالخدمة في هذا القسم بتاريخ ١٩٧٠/١١/١ وانيط بإحدى الضابطات مسؤولية إعدادهن وتدريبهن وأعد لهن برنامجاً دراسياً خاصاً (٢٠).

ومن أسباب فكرة استخدام العنصر البحريني في قوة الشرطة من قبل كومندان الشرطة البريطانية هو ظهور الجريمة النسائية ، ووجود الكثير من النساء الأجنبيات في البحرين سواء في صورة زوجات لموظفين ، أو أصحاب مصالح ، أو عائلات جنود الإنكليز والأمريكان الذين كانوا متواجدين في صورة قواعد عسكرية واختلاط الكثير من الشباب البحريني بالفتيات الأجنبيات والظهور معهن في المجتمعات العامة والبارات وغير ذلك محدثين الفوضى والإزعاج ثم ظهور جرائم تحدث سواء من الموظفين، أو المواطنين، أو الوافدين ، حيث أصبحت الجريمة في المجتمع البحريني كظاهرة اجتماعية بسبب انتقال المجتمع من مجتمع بدوي زراعي الى مجتمع صناعي تجاري .

وبعد أنهاء عقود ثلاث من الضابطات البريطانيات قدمن استقالتهن من العمل لافي البحرين ، أصبحت الحاجة ملحة الى المزيد من العاملات في هذا المجال وحيث ان نجاح الفتاة البحرينية أثبت في هذا العمل لذلك بدأ الاتجاه الى توسيع هذا القسم وفعلاً اصدر المدير العام للشرطة أمراً بتاريخ ١١/١/ ١٩٧٢ بقبول (٦) من البحرانيات للعمل في قسم الشرطة النسائية وتم الأشراف عليهن من قبل الضابطات البحرانيات وفقاً لقبول الشروط المعدة سلفاً ، وبعدها استقالت الضابطتان البريطانيتان الأخيرتان وأصبح جهاز الشرطة النسوي بحريني بأكمله ، واستمر تدريب المرشحات محلياً ، وقد نظر مرة اخرى الى الحاجة الى توسيع هذا القسم بحيث يضم اليه مزيداً من المرشحات البحرانيات وفعلاً

أصدر المدير العام للشرطة البحرينية في ١١/٢٩/ ١٩٧٢ أمراً بقبول (٩) فتيات للعمل في قسم الشرطة البحرينية برتبة شرطية (٢١).

وتجدر الاشارة بأن واجبات الشرطية النسائية تنحصر كليةً بالنساء والأحداث من تحقيق وتحري وتفتيش وتقديم المتهمات من النساء والأحداث الى المحاكم ولهن جميع صلاحيات زملائهن من الرجال وكثيراً ما يشتركن معهم في تحقيقات مشتركة ، ولم تفكر وزارة الخارجية في البحرين من اصدار قانون ينظم استخدامات الشرطة النسائية في مجالات الأمن المختلفة قبل الشروع في استخدامهن اسوةً مما تعلنهُ بريطانيا وكما فعلت الكثير من الدول التي تستخدم العنصر النسائي في اجهزة الأمن وعليه فإن القانون الساري على الشرطة النسائية البحرينية هو قانون الشرطة البحريني الذي يجمعهم بزملائهم من رجال الشرطة ويساوي بينهم في الحقوق والواجبات (٢٢).

خامساً : عمل المرأة في الشرطة النسوية الأردنية

بدأ نظام الشرطة النسائية النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية بوقت ليس بالبعيد ما بين عام ١٩٧١- ١٩٧٢ عندما أعلن عن الحاجة الى تجنيد بعض الراغبات من الفتيات الأردنيات في الالتحاق بالشرطة النسائية ، ووضعت لوائح للتقديم والتدريب والواجبات وقد حققت التجربة بعد اكمالها نتائج ناجحة وقبولاً جماهيرياً رغم حداثتها ، وكانت الدورات التدريبية تجري للمتقدمات بمدرسة الشرطة النسائية وتختلف مدة الدورة حسب المؤهلات التعليمية للمتقدمات ، وشملت هذه الدورات تطبيقات علمية على عمل الشرطة ، وتدريبات شرطة ،ومشاة وأسلحة ، وفنون قتالية ، وكان يشرف على التدريب ضابطات من الشرطة النسائية يساعدهن ضباط وضباط صف بالنسبة للتدريب على الأعمال العسكرية والتدريس (٢٣).

وقد تم تأسي أول مدرسة للتدريب بالشرطة النسائية عام ١٩٧٢ وكانت البداية ، وفي عام ١٩٨٧ صدرت الإدارة الملكية بالموافقة على اطلاق اسم الأميرة بسمة لإعداد وتأهيل الشرطة النسائية وفي عام ١٩٨٧ صدر قرار استحدثت قيادة الشرطة النسائية على أن يكون معهد الأميرة بسمة جزء من هذه القيادة (٢٤).

سادساً : عمل المرأة في الشرطة النسائية المصرية

كانت بداية التجربة في عمل المرأة المصرية في مجال الشرطة النسائية منذ عام ١٩٢٠ رغم إن مصر كانت تحت الاحتلال البريطاني ، فقد طلب اتحاد حماية النساء والأحداث من سلطات الشرطة تعيين سيدتين بريطانيتين في الشرطة لتدريب النساء المصريات في هذا العمل ولم يطلب منهن العمل في مجال الشرطة العادية ولا بالأعمال التي تعد خاصة باستخدام المرأة للشرطة ، وكانت مهمة السيدتين البريطانيتين والمصريات اللاتي تدربن على ايديهن هي تقريباً مهاجمة البغايا مرتين في الاسبوع للكشف الاجباري ولم يقمن بتدريب المرأة المصرية على العمل الشرطي ، وبعد هذه المطالبة حدث أنه تراعي عدد لا بأس به من النسوة للالتحاق بمصلحة السجون كسجينات وبشروط عادية اهمها أن يجدن القراءة والكتابة مع ثبوت اللياقة الصحية الى جانب سيرتهن الحسنه ، وقد تزايدت أعدادهن وطالبن بمساواتهن بالصف والعساكر من حيث التمتع ببعض الامتيازات العسكرية وقد شكلت لجنة بمصلحة الشرطة لدراسة الموضوع وانتهت في ١٩٥٥/٢/١٦ في رفض الطلبات كون المتقدمات لا يرتدين الزي العسكري (٢٥). وفي العام نفسه صدر قرار وزاري برقم ٧٨٦ في ١٩٥٥/٩/٢١ يطلب ادخال المرأة المصرية في قسم الشرطة وكان العمل المنوط بالمتقدمات عند قبولهن هو القيام بواجبات البحث الجنائي للنساء سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإن العمل الذي يعهد اليهن هو تفتيش النساء السجينات حسب المادة (٤٦) من قانون الاجراءات الجنائية المصرية ، وكانت المتقدمات المصريات للعمل في الشرطة النسائية يحملن شهادات علمية مختلفة حتى يصل بعضهن من حاملات الشهادات العالية في القانون ، وقد حددت مصلحة الأمن العام أربعة أغراض للعمل بها في مجال الشرطة النسائية المصرية هي (العمل – التدريب – التنظيم – الواجبات) أما الجهات التي يستحسن الحاق المتدربة للعمل بها تكون الآتي وحسب الترتيب التنازلي(٢٦) ، (١)الشرطة السياحية(٢) شرطة حماية الأحداث(٣) شرطة الآداب (٤) شرطة الجمارك (٥) ادارة المباحث الجنائية (٦) مكتب المخدرات

سابعاً : عمل المرأة في الشرطة النسائية العراقية

قبل الكلام عن عمل المرأة في الشرطة العراقية الذي لا يحفل بتاريخ طويل يرى الباحث أنه من الواجب ان يقدم اطلالة عن تاريخ الشرطة العراقية هذا الجهاز العريق الذي قدم ابنائه تضحيات جسام من أجل أمن العراق . وقد نشرت مديرية شرطة بابل على موقعها الالكتروني بعداً تاريخياً عن تاريخ الشرطة العراقية (٢٧).من

ذكرت إن الشرطة العراقية تألفت في باديء الأمر بموجب بيان البوليس رقم (٧٢) لسنة ١٩٢٠ من صنوف المشاة والخيالة وضابطين عراقيين و(٩٢) مفوض من الهنود والعراقيين وغيرهم (٧١) مفوضاً بريطانياً و (٢٢) ضابط بريطاني ، وعندما تألفت الحكومة العراقية اصدرت وزارة الداخلية أمراً بتشكيل قوة من الشرطة ، وبذلك تكونت أول نواة للشرطة العراقية في العراق وكان ذلك في عام ١٩٢١، وفي علم ١٩٢٢عين لأول مرة مدير شرطة لكل لواء من ألوية العراق مع عدد من المعاونين ، وكان التعاون متواصلاً بين الضباط العراقيين والبريطانيين بشأن تدريب القوة وتعيين واجباتها وتحديد المسؤوليات حتى عام ١٩٢٧ ، وفي عام ١٩٢٣ عين أول مدير شرطة عام بعد تولي المسؤولية من قبل الضباط العراقيين وحددت واجبات مدير الشرطة العام ومديري الشرطة في الألوية ومسؤولياتهم امام مدير الشرطة العام ، كذلك حددت واجبات معاونين الشرطة ومأموري المراكز ومفتش الشرطة العام وهيئة ضباط التفتيش التابعة له وعلاقتهم بمدير الشرطة العام ومديري شرطة الألوية ، وبعد معاهدة عام ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا انتقلت المسؤولية التنفيذية بصورة كاملة الى أيدي الضباط العراقيين ، وفي عام ١٩٣١ تم استحداث نظام الدورات التدريبية المؤقتة للضباط المعاونين والمديرين ، وفي الفترة من ١٩٣١ – ١٩٤١ صدرت مجموعة من القوانين تعطي للشرطة السلطات القانونية في التخويل من قبلها في التحقيق والتوقيف والتفتيش ونيابة الادعاء العام .

واستمرت مديرية الشرطة العامة كتشكيل رئيسي في حفظ الأمن والنظام حتى توالت الحكومات في الدولة العراقية منذ عام ١٩٥٨ لغاية ٢٠٠٣/٤/٩ ، بعدها اعيد تشكيل الشرطة العراقية بدعوة ضباط وأفراد الشرطة للالتحاق الى دوائرهم السابقة ، وقد أوكلت الشرطة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ واجبات ومسؤوليات عظيمة وقد أثبت رجال الشرطة أنهم اهلاً للمسؤولية وحماية أمن العراق من الإرهاب والخونة .

وبدأت التجربة الجديدة عندما عملت القوات الأمريكية على تجنيد النساء العراقيات وتدريبهن للعمل في قوات الأمن العراقية وبحلول عام ٢٠٠٤ نجحت جهود تجنيد (٢٧٠) امرأة من الشرطة (٢٨).وقد باشرن العمل في الأماكن الأمنية ، والدينية ، حيث اصبحت الحاجة الى جهاز الشرطة النسائية يعتبر مظهراً حضارياً اسوةً ببقية دول العالم التي خاضت تجربة النسوة بنجاح ، وكذلك تكمن الحاجة ملحة إذا علمنا إن العراق فيه مرافق سياحية ، ودينية ، وأثرية كثيرة وهذا يتطلب وجود المرأة الشرطية وحاجتها الى هذه الأماكن أكثر من غيرها بل أكثر حتى من رجل الشرطة "(٢٩).

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية للبحث

المبحث الأول

تحليل البيانات الأولية

جدول رقم (١)

يبين رتب عينة البحث

الهاتات / الرتب	التكرار	Z
نقيب	-	-
ملازم أول	٢	٤.٤
ملازم ثاني	١	٢.٢
مفوض شرطة	٤	٨.٦
ر . ح . شرطة	٤	٨.٦
ح . شرطة	١٢	٢٦.٧
ن . ح . شرطة	١٠	٢٢.٢
شرطي أول	١٢	٢٦.٧
شرطي	-	-
المجموع	٤٥	١٠٠

جندت وزارة الداخلية كل امكانياتها من اجل انجاح مشروع الشرطة النسائية إلا أن الاقبال الهزيل على الالتحاق بها جعل تجربتها تجسيداً حرفياً للفوز بطعم الخسارة ، ورغم كل الحوافز التي وضعت بدءاً من المميزات المالية ومساواتهن بالرجل وصولاً الى استثنائهُن من العمل الليلي والعمل في الدوريات والمخافر ، كذلك اعفائهن من

الدورات التي تضطرهن الى المبيت خارج المنزل ، إلا أن الجانب الابداعي والمهني لا زال دون مستوى الطموح ، وهذا يرجع الى عدة اسباب منها تتعلق بحداثة التجربة ، ومنها يتعلق بالمرأة نفسها ، واخرى تتعلق بعادات وتقاليد المجتمع العراقي .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (١) نجد إن اعداد الضابطات في مديرية شرطة الديوانية لا يتجاوزن (٣) ضابطات وبالزي المدني ، وهذا واحد من المؤشرات التي تشير بأن التجربة لم تحقق تقدماً خلال عمرها الذي تجاوز العشرة سنوات .

جدول رقم (٢)

يبين أعمار عينة البحث

الهدفات/ العمر	التكرار	Z
١٨ - ٢٢	-	-
٢٣ - ٢٧	٥	١١.١
٢٨ - ٣٢	٧	١٥.٥
٣٣ - ٣٧	١٢	٢٦.٧
٣٨ - ٤٢	٨	١٧.٨
٤٣ - ٤٧	٦	١٣.٣
٤٨ - ٥٢	٧	١٥.٦
٥٣ - ٥٧	-	-
٥٨ فأكثر	-	-
المجموع	٤٥	١٠٠

لقد جاءت مشاركة المرأة في الشرطة استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وخاصةً بعد عام ٢٠٠٣ ومواكبة التطورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإرهاصاتها . وقد اشارت الدراسة التي قام بها lee&wilbur عام ١٩٨٥ حول معرفة العلاقة بين الرضا الوظيفي والعمر ومدى تأثير هذه العلاقة ببعض المتغيرات الشخصية كالتعليم ، ومدة الخدمة ، والراتب ، وخصائص الوظيفة ، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة قوامها (١٧٠٧)موظفاً حكومياً في امريكا وظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العمر والرضا الوظيفي ، أي إن الرضا الوظيفي يزداد بتقدم العمر بينما التغيرات الاخرى لم تؤثر على هذه العلاقة (٣٠).

جدول رقم (٣)

يبين الحالة الاجتماعية لعينة البحث

البيانات/ الحالة الاجتماعية	التكرار	Z
متزوجة	٢٣	٥١.١
أرملة	٩	٢٠
مطلقة	٨	١٧.٨
مخطوبة	١	٢.٢
باكر	٤	٨.٩
المجموع	٤٥	١٠٠

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٣) يتضح إن اغلب عينة الدراسة من الشرطيات المتزوجات بنسبة (٥١,١) ، ومن الأرامل والمطلقات بنسبة (٢٠٪، و ١٧,٨٪) على التوالي وهناك أربعة شرطيات غير متزوجات ، واخرى مخطوبة ، وفق البيانات التي دونت من قبل عينة البحث على استمارة الاستبيان .

جدول رقم (٤)

يبين المستوى التعليمي لعينة البحث

البيانات/المستوى التعليمي	التكرار	Z
ابتدائية	٧	١٥.٥
متوسطة	١٨	٤٠
اعدادية	١٢	٢٦.٧
معهد	٣	٦.٧
كلية	٥	١١.١
المجموع	٤٥	١٠٠

توصلت احدى الدراسات التي قام بها lumping , jams & Keith والتي طبقت على مجموعة من الحاملين لمؤهلات علمية في الولايات المتحدة على أن الصراعات لدى الحاملين على المؤهلات العلمية اقل ولديهم نظرة ايجابية عن الوظيفة التي يمارسونها

(٣١). وشملت عينة الدراسة على اكبر النسب كانت من خريجات الدراسة المتوسطة والاعدادية وبنسب (٤٠٪، و ٢٦,٧٪) على التوالي ، والجدول رقم (٤) يوضح ذلك .

جدول رقم (٥)

يبين الاختصاص الأكاديمي لعينة البحث

الهلك /الاختصاص	التكرار	Z
علم الاجتماع	٣	٧٥
علم النفس	١	٢٥
تربية رياضية	-	
قانون	-	
اخرى	-	
المجموع	٤	١٠٠

غالباً ما تتقدم الاختصاصات الانسانية والقانون والتربية الرياضية في المفاضلة للتقدم كضابطة في سلك الشرطة العراقية النسوية ، ومن خلال الزيارات الميدانية واللقاءات ببعض الشرطيات لم يجد الباحث من هُن من حملة التخصصات سوى اعداد قليلة جداً ولا يمارسن تخصصهُن في مجال عملهُن كشرطيات سوى فرق الامتيازات والراتب .

جدول رقم (٦)

يبين مدة الخدمة لعينة البحث

الهلك / ملة الخدمة	التكرار	Z
١-٢	-	-
٣-٤	٢	٤.٤
٥-٦	٨	١٧.٨
٧-٨	٥	١١.١
٩-١٠	٧	١٥.٦
أكثر من ١٠ سنوات	٢٣	٥١.١
المجموع	٤٥	١٠٠

كان الأقبال لدخول المرأة في مجال الشرطة النسوية دون مستوى الطموح والاعداد، ربما كانت من اسباب عدم رواجها وتطورها إنها ولدت في فترة فيها من التحديات

الخطيرة جداً على المرأة وحتى الرجل إذ تطوعت في سلك الشرطة ، وقد وصل الحال الى أن تطوع المرأة يعني التضحية بحياتها من قبل المجاميع الارهابية والجماعات المسلحة الخارجة عن القانون .وقد اشارت بيانات الجدول رقم (٦) إن اغلب عينة الدراسة لديها خدمة اكثر من عشرة سنوات إذ بلغت النسبة (٥١,١٪) .

جدول رقم (٧)

يبين مكان سكن عينة البحث

الهلك/مكان السكن	التكرار	Z
حضر	٤٢	٩٣.٣
ريف	٣	٦.٧
المجموع	٤٥	١٠٠

بما أن تجربة الشرطة النسوية تجربة حديثة في العراق وسبق أن واجهت هذه التجربة عدم الأقبال عليها بسبب (عدم رضا المجتمع لها) ، وقد تزامنت هذه التجربة مع تغير الوضع السياسي في العراق ووجود تحديات أمنية غاية الخطورة ، لذلك كان الاقبال عليها ضعيف ويشوبه الحذر ، وقد اقتصر على المراكز الحضرية اكثر منه في الريف و لذلك سجلت عينة الدراسة اعلى نسبة لمكان سكن الشرطيات اللاتي يسكن الحضر (٩٣,٣٪) مقابل (٦,٧٪) من هُن يسكن الريف . والجدول رقم (٧) يوضح ذلك .

المبحث الثاني

البيانات العامة

جدول رقم (٨)

يبين اسباب اختيار مجال الشرطة للعمل فيه

المتغيرات / اسباب الاختيار	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
الحصول على الامتيازات	٣٨	٨٤.٤	-	-	٧	١٥.٦	٤٥	١٠٠
وجود مثل اعلى (الأب)	٩	٢٠	٢٣	٥١.١	١٣	٢٨.٩	٤٥	١٠٠
علم وجود دليل	٣٦	٨٠	٣	٦.٧	٦	١٣.٣	٤٥	١٠٠
الرغبة الشخصية	٢٣	٥١.١	١٨	٤٠	٤	٨.٩	٤٥	١٠٠
رغبة الاهل وتشجيعهم	١٢	٢٦.٧	٧	١٥.٥	٢٦	٥٧.٨	٤٥	١٠٠
تأثير الآخرين وتشجيعهم	٢٣	٥١.١	٨	١٧.٨	١٤	٣١.١	٤٥	١٠٠

وصل الحال بالمرأة التي اقدمت على التطوع في الشرطة النسوية لا تعلن عن وظيفتها ليس بسبب الوضع الامني فحسب وانما بسبب عدم قبول مثل هكذا عمل .ومن خلال تحليل البيانات نلاحظ انه كانت اكبر نسبة للإجابات هي للحصول على الامتيازات (٨٤,٤٪) ، عدم وجود بديل للعمل (٨٠٪) ، وقد سجل دافع المرأة الشخصي ، وتأثير بعض الأصدقاء ومنهن الصديقات اللاتي سبقهن للعمل ، حيث كانت نسبة هاتين الاجابتين (٥٧,٨) بمستوى احياناً ، و (٥١,١٪) بمستوى نعم ، ولم يحصل الباحث على اجابة تشير برضى مطلق وخاصةً ممن كانت ابنائهُن في الشرطة ، والجدول (٨) يوضح درجات التكرار ونسبته .

جدول رقم (٩)

يبين درجة المعارضة

الجهات / درجة المعارضة	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
الأهل	٩	٢٠	١٢	٢٦.٧	٢٤	٥٣.٣	٤٥	١٠٠
الأقرباء	٦	١٣.٣	٢٨	٦٢.٢	١١	٢٤.٥	٤٥	١٠٠
الأصدقاء	٨	١٧.٨	١٨	٤٠	١٩	٤٢.٢	٤٥	١٠٠
المجتمع	١٢	٢٧.٢	٣٢	٧٢.٨	-	-	٤٤	١٠٠

للمرأة دور وطني واجتماعي مؤثر في مساهمة بناء المجتمع ،لذلك فإن مشاركة المرأة في الشرطة النسوية يضاف الى الأنشطة السياسية والاجتماعية التي سجلت عبر تاريخها الطويل (٣٢). ولكن طبيعة الوضع الاجتماعي في العراق وتمسكه بقيم العشيرة وقوانينها واجهته المرأة العراقية عندما اقدمت للتطوع في الخدمة الشرطية النسائية ، ومن خلال المقابلات التي اجراها الباحث مع بعض الشرطيات تحدثن عن المعاناة اللاتي يتعرضن لها ، واغلبهُن يخفين عملهن عن الآخرين بسبب ما يواجهن من سخرية وتهزئه وكلمات غير مؤدبة من البعض . وقد سجلت بعض اجابات عينة البحث فيما يخص درجات الرفض والقبول ما يأتي :

الأهل (٥٣,٣٪) أحياناً يرفضون العمل في مجال الشرطة ، مقابل (٢٠٪) قبول ،الأقرباء (٦٢,٢٪) رفض ، مقابل (١٣,٣٪) قبول الأصدقاء (٤٢,٢٪) احياناً يرفضون ، مقابل (٤٠٪) معارضين تماماً ، مقابل ١٧,٨٪) قبول المجتمع (٧٢,٨٪) ممانعة مقابل (٢٧,٢٪) قبول ، والجدول رقم (٩) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٠)

يبين مصادر الصعوبات التي تعانيها المرأة الشرطية الثناء عملها

البيانات / مصادر الصعوبات	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احيانا	Z		
طريقة تعامل الرؤساء	٢٢	٤٨.٩	٤	٨.٩	١٩	٤٢.٢	٤٥	١٠٠
زملاء العمل	٨	١٧.٨	٢٨	٦٢.٢	٩	٢٠	٤٥	١٠٠
التعامل مع الزبائن	١٢	٢٦.٧	١٤	٣١.١	١٩	٤٢.٢	٤٥	١٠٠
تقبل الشارع للعمل	٣٤	٧٥.٦	٦	١٣.٣	٥	١١.١	٤٥	١٠٠

تشير مجمل البيانات الى ان هناك مشكلات تعاني منها المرأة الشرطية وبدرجات مختلفة أثناء تأديتها للعمل ، حيث سجلت نسبة عدم تقبل الشارع لعمل الشرطية اعلى النسب (٧٥,٦٪) ، وطريقة تعامل الرؤساء تأتي بالمشكلة الثانية وبنسبة (٤٨,٩٪) ، واحياناً تعاني المرأة الشرطية اثناء تأدية عملها مشكلات مع الزبائن وسجلت نسبة (٤٢,٢٪) ، والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك .

جدول رقم (١١)

يبين درجة تقييم عينة البحث لفكرة تقبل المجتمع لعملها

البيانات / مستوى الحجم	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
مقلل من الشأن	١٢	٢٦.٧	٥	١١.١	٢٨	٦٢.٢	٤٥	١٠٠
محترم	٣	٦.٧	٣٥	٧٧.٨	٧	١٥.٥	٤٥	١٠٠
مشجع	-	-	٤٠	٨٨.٩	٥	١١.١	٤٥	١٠٠
رافض ومعارض	١٢	٢٦.٧	٨	١٧.٨	٢٥	٥٥.٥	٤٥	١٠٠
لم يبادر بشيء	٤٠	٨٨.٩	-	-	٥	١١.١	٤٥	١٠٠
لا اعرف	٣٥	١٠٠	-	-	-	-	٣٥	١٠٠

لا يمكن ان تتقدم المؤسسة الامنية مالم يكون هناك قبول ورفض عن عملها ، وإذا كان العنصر البشري غير راض ومحبط عن عمل هذه المؤسسة فهي لا تؤدي الدور المتوقع والمخطط له بكفاية وفعالية ، ومن خلال التقييم الذي اجابت علية عينة البحث التي يعتبرها الباحث من الأهمية كونها تسجل لنا بيانات تترجم الرضا الوظيفي لعينة

الدراسة من عدمه ، ومن خلال اجابات عينة الدراسة نود الاشارة الى اعلى الاجابات وفق المتغيرات الآتية :

١- المجتمع غير مشجع لفكرة عمل المرأة في مجال الشرطة النسائية (٨٨,٩٪)

٢- المجتمع لم يبادر بشيء تجاه المرأة الشرطية بالإيجاب (٨٨,٩٪)

٣- المجتمع لا يحترم فكرة عمل المرأة الشرطية (٧٧,٨٪)

٤- المجتمع احياناً مقلل من شأن عمل الشرطية (٦٢,٢٪)

٥- المجتمع احياناً رافض لعمل المرأة في مجال الشرطة (٥٥,٥٪) والجدول رقم (١١) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٢)

يبين علاقة المهنة بمستقبل الزواج للفتاة الشرطية

الهيئات/مستقبل الزواج	التكرار	Z
نعم	٢	٤.٥
لا	٣٧	٨٢.٢
احياناً	٦	١٣.٣
المجموع	٤٥	١٠٠

عند تحليل البيانات اتضح إن اغلب عينة البحث هُن من المتزوجات ولكن كانت الاجابة على علاقة المهنة بمستقبل الزواج للفتاة الشرطية من جميع عينة الدراسة ، وقد سجلت اعلى الاجابات هي: إن مهنة الفتاة في الشرطة لا تؤثر على مستقبلها الزواجي وكانت نسبة الاجابة (٨٢,٢٪) وهي واحدة من آليات التكيف التي تؤمن بها الفتاة الشرطية . وتوضح بيانات الجدول رقم (١٢) ذلك .

جدول رقم (١٣)

يبين المعارضة بين استمرار العمل كشرطية أو تركه مقابل مستقبل الزواج

الهيئات / المقارنة	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
أترك العمل	٢	٤.٨	٣٤	٨٠.٩	٦	١٤.٩	٤٢	١٠٠
لا اترك العمل	٣٤	٨٥	٤	١٠	٢	٥	٤٠	١٠٠

ربما يشير الباحث بعض الاسئلة الجدلية بقصد الوصول الى مدى درجة التكيف بالنسبة لعينة الدراسة مع المهنة التي تعمل فيها مع علم الباحث إن مثل هكذا اسئلة ربما

فيها من الحرج وإثارة المبحوث ، حيث كانت نسبة اجابة المفاضلة بين ترك العمل ومستقبل الزواج هي (لا اترك العمل بنسبة ٨٠,٩٪) ، وامتنعت ثلاثة من العينة من الاجابة على هذا السؤال . اما نسبة الاجابة على السؤال الثاني هي (نعم لا اترك العمل بنسبة ٨٥٪) مقابل (١٠٪) يتركن العمل و(٥٪) احياناً يتركن العمل ، وامتنعت (٥) من المبحوثات عن الاجابة على هذه الفقرة ، وبيانات الجدول (١٣) توضح ذلك .

جدول رقم (١٤)

يبين رأي شريك الحياة بعمل الشرطة النسوية

البيانات / الرأي	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
متفهم	٣٨	٨٤.٤	-	-	٧	١٥.٦	٤٥	١٠٠
مقدر	٣٥	٧٧.٨	٢	٤.٤	٨	١٧.٨	٤٥	١٠٠
غير مقدر	١٢	٢٦.٧	٢٨	٦٢.٢	٥	١١.١	٤٥	١٠٠
متضامن	٤٠	٨٨.٩	٢	٤.٤	٣	٦.٧	٤٥	١٠٠

يتضح عند تحليل البيانات انهُ هناك تفهم لعمل المرأة الشرطية من قبل شريك الحياة (الزوج) وقد اجابت عينة الدراسة التي اغلبها من المتزوجات اللاتي يشكلن نسبة (٥١,١٪) من مجموع العينة إن نسبة كبيرة منهن (٨٤,٤٪) أزواجهن متفهمون لعملهن ، ولا يوجد معارضون ، وهناك نسبة (٧٧,٨٪) يقدرون العمل ، و (٨٨,٩٪) هم متضامنون مع زوجاتهم ، سوى (٤,٤٪) لا يزالون معارضون لعمل المرأة في الشرطة ، واجابت بعض أفراد العينة على السؤال المفتوح الذي تركه الباحث أنه في حالة وجود ازواجهن فهم لا يعارضون كونهم مثقفون ويقدرون عمل المرأة ، واجابت أخريات بأن عمل المرأة في الشرطة عمل انساني والبلد بحاجة اليه واجابت اخريات بأنهن لبين نداء الوطن ، وصرحت اخرى انه كانت هناك معارضة في بداية العمل من زوجها ولكن بمرور الزمن اصبح متفهماً للعمل لعدم وجود مشاكل فيه ، والجدول رقم (١٤) يبين النتائج .

جدول رقم (١٥)

شعور عينة البحث أثناء ممارسة العمل

البيانات / شعور العينة	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
قلقة (غير متفائلة)	٨	١٧.٨	٢١	٤٦.٧	١٦	٣٥.٥	٤٥	١٠٠
العمل يناسبني	٣٠	٦٦.٧	١٠	٢٢.٢	٥	١١.١	٤٥	١٠٠
مقبول من الآخرين	١٨	٤٠	١١	٢٤.٤	١٦	٣٥.٦	٤٥	١٠٠
لا اعرف	٤	٨.٩	١١	٢٤.٤	٣٠	٦٦.٧	٤٥	١٠٠

هناك علاقة طردية بين شعور عينة البحث والرضا اثناء ممارسة العمل ، فقد اجابت نسبة (٤٦,٧٪) من افراد العينة بأنهن غير قلقات ومتفائلات بالعمل ، مقابل (٣٥,٥٪) أجبن بأنهن احياناً غير متفائلات ، كذلك اجابت أعلى نسبة (٦٦,٧٪) بأن العمل يناسبهن ، مقابل نسبة قليلة (٢٢,٢٪) اجابت بأن عمل المرأة الشرطية لا يناسبهن ، وهناك نسبة (٤٠٪) من افراد العينة اجابت بأن العمل مقبول من الآخرين ، كذلك (٣٥,٦٪) اجابت بأن عمل المرأة الشرطية احياناً يكون مقبولاً من الآخرين .

واخيراً اجابت نسبة (٦٦,٧٪) بأنهن لا يعرفن شعورهن تجاه العمل ، والجدول رقم (١٥) يبين التفاصيل .

جدول رقم (١٦)

يبين مشاعر عينة البحث تجاه الوظيفة

البيانات / مشاعر العينة	التكرار						مجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
الفخر والاعتزاز	٢٣	٥١.١	٤	٨.٩	٩	٢٠	٤٥	١٠٠
الرضا باقتحام تجربة جديدة	٣٦	٨٠	٢	٤.٥	٧	١٥.٥	٤٥	١٠٠
الندم على اختيار هذا العمل	٥	١١.١	١٢	٢٦.٧	٢٨	٦٢.٢	٤٥	١٠٠
لا بديل آخر للعمل	٣٨	٨٤.٤	٢	٤.٥	٥	١١.١	٤٥	١٠٠

إن دخول المرأة في مجال الشرطة هو بحد ذاته مظهر من مظاهر تقدم البلد ، وقد اجابت العينة بأن نسبة (٥١,١٪) يشعرن بالفخر والاعتزاز تجاه ممارستهن هذه الوظيفة ، مقابل نسبة قليلة (٨,٩٪) يشعرن بعد الفخر والاعتزاز ، واجابت (٨٠٪) من العينة بأنهن اقتحمن تجربة جديدة ، بينما كانت نسبته (٦٢,٢٪) نادمات لدخولهن العمل ، وسجلت اعلى اجابات عينة البحث (٨٤,٤٪) بأنهُ لا يوجد بديل للعمل ، وذكرت بعض افراد العينة على الاستمارة المفتوحة انهُ لهُن الشرف للعمل في هذا المجال ، واشارت ضابطة بأنها سعيدة كونها اول ضابطة تدخل دورة الضباط في مدينة الديوانية والآن تمارس عملها كضابطة شرطة . والجدول رقم (١٦) يبين التفاصيل .

جدول رقم (١٧)

يبين مدى نجاح المرأة العراقية دخولها العمل كشرطية

البيانات / التقييم	التكرار	٪
نعم	٢٥	٥٥.٦
لا	٢	٤.٤
احياناً	١٨	٤٠
المجموع	٤٥	١٠٠

اشارت بيانات الجدول (١٧) تقييماً من قبل عينة الدراسة حول دخولهن العمل في الخدمة كشرطيات ، وقد اجابت اعلى نسبة (٥٥,٦٪) بأنهُن نجحن في عملهن كشرطيات، مقابل نسبة قريبة من نسبة اجابة النجاح (٤٠٪) بأنهُن أحياناً سجلن نسبة من النجاح ، ومقابل هذه الاجابة هناك نسبة (٤,٤٪) لا يشعرن بنجاح العمل ، الجدول اعلاه يوضح ذلك .

جدول رقم (١٨)

يبين الآليات الدفاعية ضد الثقافة الرافضة لعمل المرأة الشرقية

البيانات / الآليات الدفاعية	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
مواجهة التحديات	٣٥	٧٧.٨	٤	٨.٩	٦	١٣.٣	٤٥	١٠٠
اثبات قدرتي بالعمل	٤٠	٨٨.٩	-	-	٥	١١.١	٤٥	١٠٠
التكيف مع واقع التجربة	٣٠	٦٦.٧	٥	١١.١	١٠	٢٢.٢	٤٥	١٠٠
استسلم واترك العمل	٨٠	١٧.٨	٣٢	٧١.١	٥	١١.١	٤٥	١٠٠
ابحث عن مساندة اعلامية	١٠	٢٢.٢	١٠	٢٢.٢	٢٥	٥٥.٦	٤٥	١٠٠

لدى المرأة العراقية ميكاريزمات تكيف ومواجهة للثقافة المعارضة والرافضة لعملها في مجال الشرطة النسوية التي لم تصل لحد الآن الى مستوى الطموح وتحقيق الاهداف ، فقد أجابت عينة من المبحوثات بنسبة (٧٧,٨٪) بأن لديها القدرة على مواجهة التحديات ، وقابل نسبة قليلة (١٣,٣٪) احياناً تواجه التحديات واحياناً ربما تنسحب ، كذلك من الآليات التي تؤمن بها المرأة الشرقية هي اثبات قدرتها في العمل الموكل اليها ، وأجابت بذلك نسبة (٨٨,٩٪) من عينة الدراسة ونسبة (٦٦,٧٪) لها القدرة على التكيف مع واقع التجربة ، وبنفس الوقت اجابة نسبة (٧١,١٪) بأنها لا تنسحب أو تستسلم أو تترك العمل ، واحياناً تستعين بوسائل الاعلام والمنظمات الانسانية لمساعدتها على تفهم الجمهور لعمل المرأة الشرطية حيث ترى ما نسبته(٥٥,٦٪) والجدول رقم(١٨) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٩)

يبين الاستفسار حول وجود اعمال تقتصر على عمل المرأة الشرطية من عدمه

البيانات/ الاعمال	التكرار	Z
نعم	٣٢	٧١.١
لا	٥	١١.١
احياناً	٨	١٧.٨
المجموع	٤٥	١٠٠

اشار الباحث خلال دراسته النظرية على عدد من الأعمال التي توكل الى العنصر النسوي الذي يعمل في مجال الشرطة النسوية وتمارسه النساء الشرطيات في معظم البلدان ، وقد أجابت عينة الدراسة بوجود اعمال تختص بها المرأة الشرطية وقد بلغت نسبة الاجابة (٧١,١٪) مقابل (١١,١٪) أجبن بعدم وجود اعمال مخصصة للمرأة الشرطية ، وترى مجموعه اخرى من عينة الدراسة بأن أحياناً توجد اعمال توكل الى المرأة الشرطية وكانت نسبة هؤلاء (١٧,٨٪) من مجموع عينة البحث والجدول رقم ٠١٩) يوضح ذلك

جدول رقم (٢٠)

يبين تقييم المرأة الشرطية لنظرة المجتمع لعملها

البيانات / تقييم المرأة	التكرار						المجموع	Z
	نعم	Z	لا	Z	احياناً	Z		
متفائلة	٢٤	٥٣.٣	١٤	٣١.١	٧	١٥.٦	٤٥	١٠٠
متشائمة	٢٥	٥٥.٥	٨	١٧.٨	١٢	٢٦٧	٤٥	١٠٠
لا اعرف	١٢	٣٠	-	-	٢٨	٧٠	٤٠	١٠٠

من خلال تحليل البيانات يتضح أنهُ لا زالت المرأة الشرقية تعاني من مشكلات (مجتمعية وربما اسرية) من اجراء عملها كشرطية ولا زالت النظرة الى عملها نظرة جارحة أو غير مطمئنة ، وقد أجابت نسبة من العينة تقدر (٥٣,٣٪) متفائلة بتقييم نظرة المجتمع اليها ، مقابل (٥٥,٥٪) متشائمة من نظرة المجتمع ، في حين أجابت (٧٠٪) من المبحوثات بأنهن أحياناً لا يعرفن تقييم النظرة المجتمعية لعملهن ، والجدول رقم (٢٠) يوضح ذلك

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج

إن تجربة الشرطة النسوية من الموضوعات التي لفتت انتباه الباحث ليتطرق اليها ، وليس معنى دخول المرأة مجال الشرطة للعمل فيه كضابطة او شرطية انها قد نجحت

النجاح المتوقع منها فلكل نظام جديد ايجابياته وسلبياته ، فالعمل في مجال الشرطة النسوية هو تجربة لا تزال جديدة بالنسبة للمجتمع العراقي ، وصعوبات هذه التجربة تصنف حسب رأي الباحث الى صعوبات (ذاتية ، واسرية ، ومجتمعية) وقد اشارت نتائج الدراسة الى إن درجة الاقبال للعمل في مجال الشرطة النسوية عموماً وفي منطقة الدراسة غير مشجع ، وكمثال على ذلك إن مجموع عينة الدراسة الكلي في محافظة الديوانية هو (٢٢٣) منتسبة من بين هؤلاء ثلاث ضابطات فقط ، علماً إن عمر التجربة تجاوز ألـ(١٢) سنة واغلب اعمار عينة البحث كانت بين (٣٣- ٣٧) سنة بنسبة (٢٦,٧٪) وتشكل نسبة المتزوجات في العينة اكبر النسب (٥١,١٪) من مجموع عينة البحث ، وتشكل نسبة خريجات الدراسة المتوسطة اكبر النسب بواقع (٤٠٪) وتليها خريجات الدراسة الاعدادية بنسبة (٢٦,٧٪) ، أما خريجات الدراسة الجامعية فكانت نسبتهن (١١,١٪) وجميعهن من تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس ، أما بخصوص مكان السكن فقد كانت نسبة (٩٣,٣٪) من المتطوعات هُن من سكنة الحضر ، وفيما يخص الأسباب الدافعة لتطوع المرأة في مجال الشرطة النسوية كانت اعلى الاجابات هي الرغبة في الحصول على الامتيازات وشكلت نسبة (٨٤,٤٪) وعم وجود بديل للعمل بنسبة (٨٠٪) ، وكانت اشد المعارضات التي واجهت المتطوعة كانت من المجتمع بنسبة (٧٢,٨٪) واحياناً كانت من الاهل بنسبة (٥٣,٣٪) ، والأصدقاء بنسبة (٦٢,٢٪) ،وفيما يخص صعوبات العمل فقد كانت تعاني الشرطية صعوبة تقبل الشارع الديواني لعملها وكانت نسبة من تعاني من ذلك (٧٥,٦٪) وتليها صعوبة طريقة تعامل رؤساء الدوائر بنسبة (٤٨,٩٪) ، واحياناً تعاني من طرق تعامل الزبائن معها وتشكل نسبة هذه الاجابات (٦٢,٢٪) وتعتقد الشرطية إن عملها لا يؤثر على مستقبلها الزواجي ، وكانت نسبة من ترى ذلك (٨٢,٢٪) وهي تعتبر نسبة مشجعة لعمل المرأة الشرطية ، وعند الاجابة على سؤال المفاضلة بين تركها العمل كشرطية والزواج فقد اجابت نسبة (٨٥,٦٪) بأنها لا تترك العمل وهذه صورة من صور المواجهة للثقافة الرافضة لفكرة عمل المرأة الشرطية ، وكانت نسبة من يشعرن بالرضا في اقتحام تجربة جديدة (٨٠٪) ، ونسبة من يشعرن بإثبات قدرتهن بالعمل (٨٨,٩٪) ، ونسبة من اجبن بأنهُن قادرات على

مواجهة التحديات (٧٧,٨٪) وقد اجابت العينة حول تقييمها لنظرة المجتمع لعملها فكانت نسبة من كانت متفائلة (٥٣,٣٪) ، وكانت نسبة من كانت متشائمة (٥٥,٥٪)

ثانياً : التوصيات :

في الوقت الذي نثني على دور المرأة الشرطية خاصةً في مرحلة تعد من اخطر المراحل التي يمر بها المجتمع العراقي ، نتمنى أن تثبت نجاحها في اماكن عملها بالتزامها وجديتها وحبها للعمل وان تحافظ على لياقتها البدنية التي لا بد أن تكون عالية مع مظهرها اللائق في ملبسها وعدم تبرجها الذي لا يليق بعملها في جهاز التحكم في أمن وسلامة البلاد حتى تكون كمثل مشرف يقنع المسولين والمشككين، هذه المواصفات سوف تجعل الشرطية ناجحة مؤيدة من المجتمع بأكمله الى ان يحين الوقت المناسب ليراها المجتمع صالحة ليس فقط بصورة النظام لذاتها ولتطرقها لأماكن عمل جديدة اكثر من الموجودة الآن . وقد وظهرت الدراسة بعدد من التوصيات :

١- فتح كلية الشرطة النسوية أو قسم لتدريب الملتحقات لدورات الضباط وتكون فترة التدريب فيه لسنه كاملة تتخرج بعدها المتطوعة برتبة ضابط .

٢- الزام الشرطية سواء كانت ضابطة او شرطية بلبس الزي العسكري وتضع الرتبة وتخضع للتدريب الصباحي اليومي .

٣- توعية المجتمع بمهمة عمل الشرطة النسوية واهميته في مجتمعنا الذي هو بأمس الحاجة اليه وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة كي يتعرف المجتمع ويتعاون مع الشرطية موفراً عليها عناء العقبات التي تجدها من الجمهور .

ملخص البحث

إن العمل الشرطي يعد من الوظائف الخطيرة بسبب أهميته وطبيعة وأهدافه ، ويستوجب على العاملين فيه امتلاك قدرات ومهارات خاصة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت المرأة مؤمنة بالعمل الذي تقوم به وتشعر برضا وتشجيع لعملها من المجتمع ، وعكس ذلك تتعرض المرأة الى احباط وضغوط عديدة في عملها، الأمر الذي يؤثر على رضاها عن العمل بسبب عدم شعورها بالراحة النفسية والذي يؤثر بالتالي على أسرتها. ،من هذه الرؤية أُعدت الدراسة الراهنة لتسلط الضوء على مدى

تحقق القناعة لدى العنصر النسائي بالشرطة، وذلك من حيث رضاهن عن مستوى العمل والمستقبل الوظيفي، والرضا عن الراتب والمزايا الوظيفية .

إن مشكلة عمل المرأة في مجال الشرطة هي المجتمع ، وليس كل المجتمع ولذلك فهي لا تبوح بعملها ، وقد لا تتعدى مساحة عملها سوى امتار في اقفاص عبارة عن سجينات غير مقتنعات بالعمل الذي يقومن به ، ويهدف البحث الحالي الى عرض صورة عن اتجاهات الفتيات الى مجال جديد هو مجال الشرطة على أنهُ أحد الاتجاهات التي تؤكد تحرير المرأة ومعرفة اتجاهاتها لهذا المجال ولماذا ومدى نجاح هذه التجربة ،أما أهمية البحث فقد تكمن من أهمية التجربة وخاصةً عندما يكون توقيتها في فترة يكون من الصعب التطوع فيها في قوى الأمن الداخلي خصوصاً وإن المنتسبين لهذا العمل قد تعرضوا لتضحيات كبيرة جداً من قبل الارهاب وبعض العناصر المعادية للتجربة الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، استخدم الباحث المنهج الوصفي ، ومنهج دراسة الحالة وطريقة المسح الاجتماعي، وشملت عينة البحث على (٤٥) منتسبة من الضابطات والشرطيات وبجميع الرتب ، كذلك شملت الدراسة الميدانية على استمارة استبيان مكونة من (٢٠) سؤلاً معززاً ببعض الأسئلة المفتوحة . وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات .

Abstract

The police work is dangerous jobs because of its importance and the nature and objectives, and requires the employees possess the capabilities and special skills can not be achieved unless women were locked work you do and you feel satisfaction and encourage the work of the community, and the opposite of women exposed to foil many pressures in work, which affects the satisfaction with the work due to lack of sense of psychological comfort, which in turn affects her family. . From this vision has prepared the present study was to shed light on the extent to which a belief among the female element to the police, in terms of satisfaction with work and career level, and satisfaction with salary and career advantages. The problem of women's work in the field of police is society and not the whole of society and therefore do not disclose their work and may not exceed their work area only meters in cages is a prisoners is convinced the work Icomn him, and aims the current search to display an image for girls trends to a new field is the field of police as

one of the trends that emphasizes women's liberation and knowledge of trends for this area and why and how successful This experiment The importance of the research, is the importance of experience, especially when the timing of the period can be difficult to volunteer at the Internal Security Forces, especially if associate of this work have been subjected to very large sacrifices by terrorism and some anti-democratic experience in Iraq elements after ٢٠٠٣, use Researcher descriptive approach, and the case study method and the method of social survey, and included a sample search on ٤٥ affiliate of the officers and women police officers and all ranks, as well as field study included a questionnaire form consisting of ٢٠ Sala, upping some open questions. The study came out a set of findings and recommendations

هوامش البحث

١ - الاستعانة بالأمن النسائي في الشرطة ، مجلة الأمن العام ، القاهرة ، اكتوبر ، ١٩٧٤ ، العدد ٦٧ ، ص٨٣ .

٢ - د . سعد جلال ، المرجع في علم النفس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٨٩ .

٣ - د . كاميليا عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٩٥ .

٤ - محمد بن عبد الله البهدان ، رأي الغربيين في عمل المرأة ، موقع انترنيت Roro ٤٤.com

٥ - د . فالح العمري ، أثر عمل المرأة خارج البيت على استقرار بيت الزوجية – ماليزيا نموذجاً و موقع انترنيت (مجالس العجمان الرسمي)

٦ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ، المجلد السابع ، مطبعة دار الصديق ، بيروت ، ١٩٥٦ .

٧ -أحمد لطيف جاسم ، كلية الآداب – قسم علم النفس ، أساليب التعامل مع الأزمات لدى ضباط الشرطة ، دراسة ميدانية ، بيت الحكمة ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧ .

٨ - رأفت عبد الرشيد (المستشار بمجلس الدولة المصرية) حقوق الانسان وحقوق وحريات المرأة المصرية ، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٤٠ – ٤١ .

٩ - سورة التوبة ، الآية ٧١ .

١٠ - د . عبد الواحد محمد الفار ، قانون حقوق الانسان في الفكر الوضعي والشريعة الاسلامية ، القاهرة ، ب ت ، ص ٢٢٨ .
١١ - د . علي عبد الواحد وافي ، حقوق الانسان في الاسلام ، دار النهضة المعرفية ، القاهرة ، ب ـ ت ، ص٦٠
١٢ - النساء في بوليس بريطانيا ، مجلة الأمن العام بالقاهرة ، العدد(٤) يناير ١٩٦١ ، ص١١٧ .
١٣ - الشرطة النسائية في بريطانيا ، مجلة الأمن العام بالقاهرة ، العدد (٥٩) اكتوبر ، ١٩٧٢ ، ١٢١.
-J.m. Hart " Britsh police " London Allen and Unuin in ١٩٥١ .٥٠ .
١
١٥ - Elise keg lor"Acomparison of male and female peacers of women and women peace of ficers"joumal of policescince and Admin creation copyright ١٩٨٦ by lacp . lin . volume ١٤ .no printed u.s.a p. ٨٣.
١٦ - أيرين غالي المهنام ، عمل المرأة في مجال الشرطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، قسم الاجتماع .
١٧ - أيرين غالي بهنام ، المصدر السابق ، ص ٤١ .
١٨ - فاروق عبد الرزاق ، بحث في اهمية الشرطة النسائية لمرفق جمهورية مصر العربية ، معهد القادة وضباط الشرطة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٩ .
١٩ - فاروق عبد الرزاق ، نفس المصدر .
٢٠ - فاروق عبد الرزاق ، المصدر السابق و ص ٤٥ ،
٢١ - فاروق عبد الرزاق ، نفس المصدر ، ص ٣٠ .
٢٢٢٢ - فاروق عبد الرزاق ، نفس المصدر ، ص ٣٤
٢٣ - نحو استخدام العنصر النسائي في الشرطة ، مجلة الأمن العام ، القاهرة ، العدد ١٠٤ يناير ١٩٨٤ ، ص ١٦
٢٤ - الشرطة النسائية الأردنية ، منتديات صبايا الاردن ، موقع انترنيت .
٢٥ - ايرين غالي بهنام ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .
٢٦ - نحو استخدام العنصر النسائي في الشرطة ، مجلة الأمن العام ، القاهرة ، العدد (١٠٤) يناير ١٩٨٤ ، كذلك ينظر ايرين غالي بهنام ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

٢٧ - مديرية شرطة محافظة بابل ، السبت ٢٠١٠/٧/٣ على الموقع الالكتروني . www.ipbabylon.com
٢٨ - أفراح شوقي ، المفتشات الأمنيات في بغداد " تحاصرنا نظرة المجتمع ونتعرض للتحرش والتهديد " موقع انترنيت Ak news .
٢٩ - د . بشرى العبيدي ، دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات ، تقرير مقدم في يوم المرأة العالمي ، ٢٠٠٧ ، ص٧ .
٣٠ - Ramand lee and eliza beath wilbur ١٩٨٥" Age,Education . job tenure, salary job characterlstics,and job satisfaction ; Amltivariate Analysis "
٣١ - آدم غانم العتيبي ، علاقة المتغيرات الاجتماعية بالرضا الوظيفي لدى العاملين في القطاع الحكومي ، مجلة الأدارة العامة ، دولة البحرين ، ١٩٩٢، ص٨٢.
٣٢ - د. ابراهيم خليل العلاف ، المرأة العراقية ودورها في بناء العراق المعاصر ١٩٢١- ٢٠٠٣ الموقع الالكتروني www.mubasheer,com-allrights resserved

قائمة المصادر و المراجع

أولاً : الكتب العربية

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، المجلد السابع ، دار الصديق ، بيروت ،١٩٥٦ - سعد جلال ، المرجع في علم النفس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- رأفت عبد الرشيد (المستشار بمجلس الدولة المصرية) حقوق الانسان وحقوق وحريات المرأة المصرية ، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- كاميليا عبد الفتاح ، سايكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- عبد الواحد محمد الفار ، قانون حقوق الانسان في الفكر الوضعي والشريعة الاسلامية ، القاهرة ، ب ت
- علي عبد الواحد وافي ، حقوق الانسان في الاسلام ، دار النهضة المعرفية ، القاهرة ، ب ـ ت .

ثانياً : المجلات والبحوث والتقارير

- أحمد لطيف جاسم ، أساليب التعامل مع الأزمات لدى ضباط الشرطة كلية الآداب – قسم علم النفس ، دراسة ميدانية ، بيت الحكمة ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٨ .
- أيرين غالي المهنام ، عمل المرأة في مجال الشرطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، قسم الاجتماع

- نحو استخدام العنصر النسائي في الشرطة ، مجلة الأمن العام ، القاهرة ، العدد (١٠٤) يناير ١٩٨٤ .
- النساء في بوليس بريطانيا ، مجلة الأمن العام بالقاهرة ، العدد(٤) يناير ١٩٦١ .
- الشرطة النسائية في بريطانيا ، مجلة الأمن العام بالقاهرة ، العدد (٥٩) اكتوبر
- الاستعانة بالأمن النسائي في الشرطة ، مجلة الأمن العام ، القاهرة ، اكتوبر ، ١٩٧٤ ، العدد ٦٧
- فاروق عبد الرزاق ، بحث في اهمية الشرطة النسائية لمرفق جمهورية مصر العربية ، معهد القادة وضباط الشرطة ، القاهرة ، ١٩٧٧
- بشرى العبيدي ، دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات ، تقرير مقدم في يوم المرأة العالمي ، ٢٠٠٧

ثالثاً : مصادر الأنترنيت :

- ابراهيم خليل العلاف ، المرأة العراقية ودورها في بناء العراق المعاصر ١٩٢١- ٢٠٠٣ الموقع الالكتروني www.mubasheer,com-allrights resserved
- أفراح شوقي ، المفتشات الأمنيات في بغداد " تحاصرنا نظرة المجتمع ونتعرض للتحرش والتهديد " موقع انترنيت Ak news
- محمد بن عبد الله الهبدان ، رأي الغربيين في عمل المرأة ، موقع انترنيت Roro ٤٤.com فالح العمري ، أثر عمل المرأة خارج البيت على استقرار بيت الزوجية – ماليزيا نموذجاً، موقع انترنيت (مجالس العجمان الرسمي)
- مديرية شرطة محافظة بابل ، السبت ٢٠١٠/٧/٣ على الموقع الالكتروني . www.ipbabylon.com

الشرطة النسائية الأردنية ، منتديات صبايا الاردن ، موقع انترنيت .

رابعاً : المصادر الاجنبية :

- Elise keg lor"Acomparison of male and female pacers

Elise keg lor"Acomparison of male and female peacers of women and women peace of ficers"joumal of policescince and Admin creation copyright ١٩٨٦ by lacp . lin . volume ١٤ .no printed u.s.a p. ٠٨٣

- Ramand lee and eliza beath wilbur ١٩٨٥" Age,Education . job tenure, salary job characterlstics,and job satisfaction ; Amltivariate Analysis"

صحيفة استبيان للضابطات والمراتب

جامعة القادسية

كلية الآداب

قســــــم الاجتماع

تحية طيبة :

ملاحظـــــــــة :

إذ لم تكتفي بإجابة محددة (نعم ، لا ، أحياناً) وتحبين التعليق .....فالأمر لك

أولاً : البيانات الأولية :

س١: الرتبة : ( )

س٢: العمر : ( ) سنة

س٣: الحالة الاجتماعية : متزوجة ( )أرملة ( ) مطلقة ( ) مخطوبة ( ) باكر ( )

س٤: المستوى التعليمي : ابتدائية ( ) متوسطة ( ) اعدادية( ) معهد ( ) كليـ ( )

س٥:الاختصاص : علم النفس( ) علم الاجتماع ( ) التربية الرياضية( ) اخرى ( )

س٦: مدة الخدمة : ( ) سنة

س٧: مكان السكن : حضر ( ) ريف ( )

ثانياً : البيانات العامة :

س٨: اسباب اختيار مجال الشرطة للعمل فيه : الرغبة في الحصول على الامتيازات نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

وجود مثل اعلى في الشرطة مثل (أب ، خال ، عم و قريب) : نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( ) ، عدم وجود بديل للعمل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، رغبتي الشخصية وتحدي ثقافة الرفض: نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )، لدخول المرأة مثل هكذا عمل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، رغبة الأهل وتشجيعهم : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )، تأثير الآخرين وتشجيعهم :نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

س٩: هل وجدت معارضة من : الأهل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، الأقرباء : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )، الأصدقاء : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، المجتمع : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

س١٠: هل تعانين من صعوبات أثناء عملك من خلال : طريقة تعامل الرؤساء : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، طريقة التعامل مع زملاء العم : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، طريقة التعامل مع الزبائن :نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )، صعوبة تقبل الشارع للعمل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) .

س١١: رأيك كيف تصفين درجة تقبل المجتمع لفكرة المرأة الشرطية : مقلل من الشأن :نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

محترم : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، مشجع : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، رافض ومعارض : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

لم يبادر بشيء : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، لا أعرف : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) .

س١٢: إذا لم تكوني مرتبطة (مخطوبة أو متزوجة) هل سيؤثر عملك في مجال الشرطة على زواجك : نعم( ) لا( ) احياناً ( )

س١٣: إذا كنت غير متزوجة وكان شرط زواجك هو ترك عملك في الشرطة ماذا تفعلين :

اترك العمل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، لا أترك العمل : نعم ( ) لا ( ) احياناً ( )

س١٤: ما هو اتجاه شريك حياتك نحو عملك في مجال الشرطة : متفهم : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، مقـدر: نعم ( )لا ( ) احياناً ( ) ، غير مقدر: نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، متضامن :نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

اشياء اخرى تذكرين :

.....

س١٥: ما هو شعورك وأنت تمارسين عملك : قلقة (غير مقتنعة) :نعم ( ) لا ( ) احياناً ( ) ، لعمل يناسبني :نعم ( ) لا ( ) احياناً ( ) ، مقبول من الآخرين : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، لا أعرف :نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

س١٦: ما هي مشاعرك تجاه وظيفتك : الفخـــر والاعتزاز : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، الرضا باقتحام تجربة جديدة : نعم( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، الندم على اختيار هذا العمل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً( ) ، لا بديل آخر للعمـل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً( ) ، اخرى تذكـــر :

.....

س١٧: هل تعتقدين إن المرأة العراقية نجحت في دخولها مجال الشرطة : نعم ( ) لا ( ) أحياناً)

س١٨: هل توجد اعمال معينة لا يصلح القيام بها إلا الشرطيات من الضابطات أو المراتب : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

س١٩: ماهي آلياتك الدفاعية ضد الثقافة الرافضة لفكرة عمل المرأة في الشرطة : مواجهة التحديات : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

أثبات قدرتي في العمل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ،اتكيف مع واقع التجربة : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) استسلم واترك العمل : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) ، ابحث عن مساندة من وسائل الاعلام والمنظمات الانسانية ، :نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

س٢٠- تقيمك الى نظرة المجتمع الى عمل المرأة كشرطية .

- متفائلة : نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )، متشائمة نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )، لا أعرف نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )

اخرى تذكر :

.....

د. طالب عبد الرضا كيطان

الملاحق

ملازم علياء حسين جاسم